وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم خلال أزمة كورونا في الجزائر – دراسة قياسية–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي
في تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد:
– دوادي إلياس

تحت إشراف:
– بوالشعور شريفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوالكور نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بوالشعر شريفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022-2023

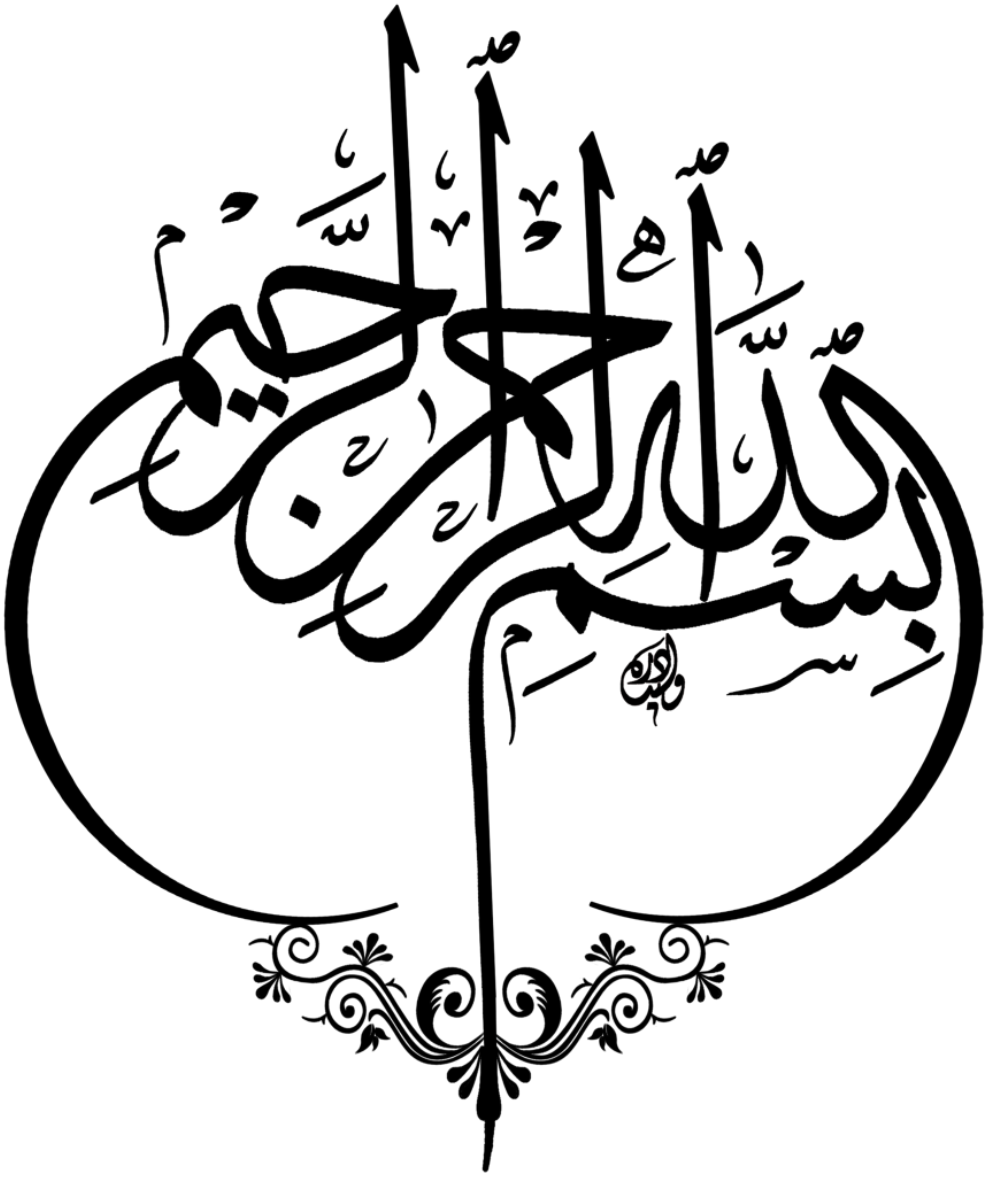
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من قال فيهم الله عزوجل "وبالوالدين إحسانا" أمي وأبي حفظهما الله ورعاهم وأطال عمرهم.

إلى من جمعني بهم القدر تحت سقف واحد إخوتي وأخواتي، وفقهم الله وسدد خطاهم وأنار دربهم.

إلى جميع الأهل والأقارب، وكل من جمعني بهم رابطة الصداقة.

إلى كل من تعلمت على يده حرف أو كلمة وكل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة، والأحياء الجامعية.

إلى كل هؤلاء أهذي تمرة عملي هذا.

الشكر والعرفان

أشكر الله الذي لا إلاه إلا هو على جليل نعمه وعظيم فضله، إذ أتاح لي إنجاز هذا العمل ورزقني القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتني، فله الحمد والشكر، فهو الموفق المسدد المعين على الخير والبر.

من العبد المعترف بتقصيره وعجزه الراجي رحمته وعفوه " ولئن شكرتكم لأزيدنكم"

ومن منطلق قول الرسول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من لا يشكر الله لا يشكر الناس))

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتي العزيزة الأستاذة بوالشعور شريفة على إشرافها المتميز ودعمها المتواصل ونصائحها القيمة، تقديرا لجهدها المبذول كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاقة قراءة المذكرة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم مما يؤدي إلى تكميل المذكرة وتتميمها

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحري مدى فعالية السياسة النقدية في التحكم معدل التضخم خلال أزمة كورونا في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين كل من معدل سعر الصرف، معدل نمو عرض النقد، معدل الاحتياطي القانوني، ومعدل إعادة الخصم كأدوات للسياسة النقدية، وبين معدل التضخم. وذلك بالاعتماد على منهجية تحليل الحدود، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL (Autoregressive Distributed Lag model) للتكامل المشترك وذلك باستخدام بيانات شهرية من جانفي 2019 إلى سبتمبر 2022.

وقد أثبتت النتائج وجود أثر موجب لسعر الصرف في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر، كذلك وجود أثر سالب لإعادة الخصم في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أثر الاحتياطي القانوني تأثيرا سلبا في المدى الطويل في معدل التضخم في الجزائر أما بالنسبة لنمو عرض النقد فقد كان له تأثيرا موجب وقوي في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة (2019-2022).

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، معدل التضخم، أزمة كورونا، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، اختبار الحدود.

Summary:

This study aimed to investigate the effectiveness of monetary policy in controlling the inflation rate during the Corona crisis in Algeria, by studying the long-term equilibrium relationship between the exchange rate, The money supply growth rate, the legal reserve rate, and the rediscount rate as tools of monetary policy, and the inflation rate. Based on the bounds analysis methodology, the distributed slow autoregressive model was used.

key words:

Monetary policy, inflation rate, corona crisis, Algeria, autoregressive distributed slowdown model, limits test.

الفهرس:

الإهداء......./

الشكر والعرفان......./

الملخص:......./

الفهرس:......./

قائمة الجداول:......./

قائمة الأشكال:......./

قائمة الملاحق ...../

مقدمة..... أ

تمهيد الفصل..... 6

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

المبحث الأول: عموميات عن السياسة النقدية..... 7

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية..... 7

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية 8

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية 11

المبحث الثاني: التضخم.....13

المطلب الأول: تعريف التضخم 13

المطلب الثاني: أنواع التضخم.....15

المطلب الثالث: أسباب التضخم.....17

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتضخم.....18

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم 20

المطلب الأول: النظريات المفسرة لدور السياسة النقدية في التحكم في التضخم.....20

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية 22

المطلب الثالث: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في الجزائر.....26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....27
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....27
المطلب الثاني: الدراسات العربية.....28
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية.....30
المطلب الرابع: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....31
خلاصة الفصل الأول:.....32

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

تمهيد الفصل الثاني:.....34
المبحث الأول: الدراسة التحليلية لحالة الجزائر خلال أزمة كورونا.....35
المطلب الأول: التضخم في الجزائر خلال أزمة كورنا.....35
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال أزمة كورونا.....38
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.....44
المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.....56
خلاصة الفصل الثاني:.....58
الخاتمة.....60
قائمة المراجع:.....63
الملاحق:.....66

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تطور الكتلة النقدية (الوحدة النقدية مليار دينار)	37
02	مقابلات الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)	38
03	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام فيليبس بيبون (PP)	44
04	نموذج ARDL	45
05	اختبار breuch-godfrey	48
06	نتائج الحدود	47
07	معلمة الأجل الطويل	50
08	معلمة الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	51

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	**السياسة النقدية في الجزائر خلال أزمة كورنا**	33
02	تطور معدل التضخم للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022	41
03	تطور معدل إعادة الخصم للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022	41
04	تطور الاحتياطي القانوني للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022	42
05	تطور نمو الكتلة النقدية للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022	43
06	المنحنى البياني لتطور معدل سعر الصرف الحقيقي (الدينار مقابل الدولار) للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022	43
07	فترات الإبطاء المثلى	46
08	اختبار الأخطاء العشوائية	48
09	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النماذج	49

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملاحق	**الصفحة**
01	**نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام فيليس بيبرون (pp)**	**60**

مقدمـة

مقدمة

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة نظرا لدورها الجوهري في معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد خاصة الارتفاع في القوى العام للأسعار والمعبر عنه بالتضخم وتعمل على الحد والتحكم فيه من خلال تدخلها بإجراءات وأدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد ومكانته.

الجزائر وغيرها من دول العالم شهدت اضطرابات كبيرة في اقتصادها نظرا لتفشي فيروس كورونا 19 ومع نقص المعطيات والبحوث المرتبطة به أدى الى صعوبات في مواجهته إذ أنه مس جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما التضخم، حيث يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول، فشغل حيزا كبير من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية

مما دفع السلطات النقدية والمالية إلى اتخاذ إجراءات وسياسات كالسياسات النقدية لمواجهة تلك التداعيات.

فمن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم خلال ازمة كورونا ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما تأثير السياسة النقدية على التحكم في معدلات التضخم خلال أزمة كورونا؟

- **الأسئلة الفرعية**
  - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)؟
  - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)؟
  - هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022)؟
- **الفرضية الرئيسية**
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022).

الفرضيات الفرعية

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية لعرض النقد على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022).
- يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2020).

➢ **مبررات اختيار موضوع البحث**

هناك عدة أسباب لاختيار موضوع البحث:

- يندرج الموضوع في صميم التخصص " اقتصاد نقدي وبنكي".
- معرفة واقع التضخم والسياسة النقدية في الجزائر خلال أزمة كورونا.
- الميول الشخصي والاهتمام الكبير بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم والرغبة في التزويد بالمعلومات أكثر والإجابة على كافة التساؤلات المطروحة في الذهن فيما يتعلق بالأسباب الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر.

➢ **أهداف البحث:**

توصي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية.
- إبراز إثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- عرض أهم الدراسات السابقة حول السياسة النقدية والتضخم.
- إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة.

➢ **أهمية البحث:**

يستمد الموضوع أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما وحساسا في الاقتصاد الجزائري، فهو يعالج أحد أهم الاختلالات التي تصيب الاقتصاد متمثلا في ظاهرة التضخم كما أنه يتطرق إلى سياسة هامة تلعب دور في

معالجة هذه الاختلالات وهي السياسة النقدية وأدواتها المختلفة وهذا ما يساعد على وضع الأهداف التي تلائم الوضع الاقتصادي ومحاولة تحقيقها خاصة في ظل أزمة كورونا.

❖ **حدود البحث:**

تتحدد دراسة الموضوع من خلال ثلاثة جوانب:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في الجزائر (الاقتصاد الجزائري).
- الحدود الزمانية: لقد تم تحديد فترة الدراسة (2022-2019).
- الحدود الموضوعية: فعالية السياسة النقدية في التحكم في التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا.

❖ **منهج البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذين الأخيرين، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews12، اختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن.

❖ **صعوبات البحث:**

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- التناقض والاختلاف في الأرقام المصرح بها من طرف بنك الجزائر عن طريق تقاريره الصادرة لمدة سنوات.
- قلة الدراسات السابقة والحديثة نسبيا المتعلقة بالموضوع.

❖ **هيكل البحث:**

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة كما يلي:

حيث قسمنا الفصل الأول إلى أربع مباحث وقد تطرقنا في المبحث الأول عن مفاهيم عامة حول السياسة النقدية أما المبحث الثاني فهو التضخم والمبحث الثالث ضم العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم وفي الأخير المبحث الرابع الذي هو عبارة عن الدراسات السابقة وفيما يخص الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تطبيقية لأثر أدوات

السياسة النقدية، وعليه يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث حيث المبحث الأول بعنوان الدراسة التحليلية لحالة الجزائر خلال أزمة كورونا أما المبحث الثاني فعنوانه منهجية الدراسة وأخيرا المبحث الثالث نتائج الدراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

تمهيد الفصل

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول، ونظرا لتعدد الظواهر الاقتصادية وآثارها السلبية خاصة ظاهرة التضخم التي تعتبر من المشاكل التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم تختلف من بلد لآخر، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى تطبيق سياسات اقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة.

ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي تعتبر وسيلة فعالة في معالجة بعض الظواهر، ونظرا إلى أهمية كل من السياسة النقدية والتضخم في اقتصاديات الدول كان لابد من التعرض إلى مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بكل من السياسة النقدية والتضخم مع إبراز العلاقة بين التضخم والسياسة النقدية.

المبحث الأول: عموميات عن السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، اذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية. تتمثل هذه السياسة في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية ومنها ما يلي:

عرفها الاقتصادي GL. Bash على انها ما تقوم به الحوكمة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير مصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية [1]

كما عرفت السياسة النقدية بانها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية[2].

تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة.[3]

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي [4]

وعليه السياسة النقدية تتمثل في مجوعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير التي تمارسه السياسة النقدية على حركة الأسعار

---

[1]. فوزية براهيمي، آدم حديدي، أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد في ظاهرة التضخم في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر 2022، ص319.

[2]. فوزية براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص319

[3] . كوثر عطار، بوقموم محمد، تقييم آداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 09، الجزائر، 2022،ص691.

[4] ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، الطبعة 1993، ص 173.

وتمتد إجراءاتها الى الرقابة على المتاح من الكميات النقدية المتداولة والائتمان والتأثير في حجمها وكيفية استخدامها بشكل يتلاءم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسات الاقتصادية المرسومة كتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الناتج الكلي والدخل القومي الحقيقي ومن ثم التأثير في حركة المتغيرات الأساسية في الاقتصاد القومي ضمانا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنعا لحدوث التقلبات العنيفة وتثبيتا لمستويات الأسعار السائدة وضبط المعروض النقدي في النظام النقدي والاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية عن تلك الأدوات المتاحة للبنك المركزي التي تكون إما في شكل معدلات أو كميات تقع تحت تحكمه المباشر التي يستخدمها للتأثير في حجم الائتمان المصرفي أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

وعموما يتم تصنيف الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم ونوع الائتمان إلى أدوات كمية وأدوات كيفية، إلا أن هناك من يتسم إلى وجود أدوات أخرى للسياسة النقدية تعمل على التأثير ورقابة الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: الأدوات الكمية

يستطيع البنك المركزي ان يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي كما يلي: [1]

أولا: معدل إعادة الخصم

يعرف معدل إعادة الخصم على انه معدل الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظيرة إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وأوراق تجارية، وأذونا ت الحكومة ويرتبط تحديد عدل إعادة الخصم بظروف السوق النقدية، ففي حالة تضخم مثلا يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فترفع البنوك التجارية معدل خصمها

[1] جميلة بغداوي، إبراهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر، مقاربة بين رسم الأهداف واختبار الأدوات للفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص103،104.

للأوراق التجارية كما ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها بهدف نقل عبء الزيادة في تكلفة الإقراض من البنك المركزي الى العملاء الذين يلجئون الى الإقراض مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار والاستهلاك أي انخفاض الطلب الكلي الفعال وهو ما يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض التضخم.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وإذا وجد البنك المركزي هناك سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عاليا يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، وتقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، وبالعكس إذا لاحظ البنك المركزي أن البنك يعيش حالة انكماش فإنه يلجأ لشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي ذلك إلى وضع سيولة للاقتصاد الوطني.

مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الانفاق الكلي والإنتاج.

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على مدى تحقق الشروط التالية:[1]

- درجة انتظام أم وتقديم الأسواق المالية التي تسمح باستيعاب هذا النوع من العملية بتوافره على الحجم الكافي من الأوراق المالية اللازمة لهذه العمليات.
- مدى اعتماد البنوك لتمويل نفسها من طرف البنك المركزي، فكلما توفرت هذه على احتياطات نقدية فائضة أمكنها تمويل نفسها ذاتيا ومن ثم تتضاءل فرص نجاح هذه السياسة.
- مرونة الطلب على الائتمان لأسعار الفائدة التي تتوقف على الحالة النفسية ولرجال الأعمال بين تفاؤلهم وتشاؤمهم وتوقعاتهم المستقبلية بشأن الربح والخسارة.
- كما يتوفر لدى البنك المركزي من الأوراق المالية المرغوبة التي يمكن أن يطرحها للبيع لحد من التضخم أو التي يكون مستعدا لشرائها بالأسعار عالية لمكافحة الانكماش.

[1]. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2013/2012، ص28-29.

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

وهي نسبة من الودائع يجبر البنك التجاري على إيداعه في البنك المركزي حماية لحقوق المودعين حيث يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في إدارة عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي على توليد الودائع المشتقة مما يعني في النهاية تخفيض عرض النقد، ويتم العكس حالات الكساد.[1]

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية

يأتي استخدام الأدوات الكيفية والنوعية للتأثير على اتجاه الائتمان، وليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في أداتين هما:[2]

أولا: سياسة تأطير القرض

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان.

وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنكلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طالب للقرض فقط، بل يمكنها أيضا تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.

ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض

للقيام بسياسة تأطير القرض، يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وهي:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلق ببعض أنواع التمويلات.

---

[1]. حسين محمد سمعان، محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة (منظور إسلامي)، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014، ص239.

[2]. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2016، ص61-62.

- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من التضخم في الاقتصاد.
- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معينا.
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

بشكل عام يمكن اعتبار إهداف السياسة النقدية هي نفسها أهداف السياسة الاقتصادية حيث تستهدف تحقيق الأهداف الأولية والوسطية والنهائية والتي تكمن فيما يلي:[1]

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، فمن خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية.

الفرع الثاني: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسطية للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية وتتمثل في أسعار الفائدة، وسعر الصرف والعرض النقدي.

أولا: أسعار الفائدة

[1] رحماني العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة علمية محكمة قسم العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد 18، السنة 2015، ص127-128.

هي السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن مجموع مدخرات حقيقية وقابلة للإقراض.

ثانيا: سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤشرا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف النقد تجاه العملات الأخرى يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ثالثا: العرض النقدي

يشترط في استخدامه كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود.

المبحث الثاني: التضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ونلاحظ أن الظاهرة كانت واضحة وجلية خاصة عند الحروب والأزمات ولقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث والذي يعتبر أكثر استعمالا من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف حيث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف ونستخلص التعريف الشامل.

المطلب الأول: تعريف التضخم

ان تعريف التضخم مسالة جد معقدة، حيث يستعمل هذا المصطلح لوصف ظواهر متعددة كما يلي:[1]

- التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عاديا وغير مألوفا.
- التضخم في العملة: يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود.
- التضخم في الدخل (او جزء من الدخل): عندما ترتفع المداخيل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف او ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور او الأرباح.
- تضخم الائتمان المصرفي: أي الافراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية، او القطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.

وعرفه la bonte على أنه: الارتفاع المطرد أو المستمر في المستوى العام للأسعار أو تراجع مستمر في قيمة النقود، هذا التعريف يشير إلى عدة نقاط أهمها:[2]

أولا: إن التضخم يشير إلى الحركة في المستوى العام للأسعار ولا يشير إلى التغيرات سعر واحد بالنسبة إلى الأسعار الأخرى وهذه التغيرات شائعة عندما يكون المستوى العام للأسعار مستقر.

[1] حكيمة بن علي، دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1990-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، الجزائر، السنة 2020، ص443.

[2] مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة نيل شهادة ماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، ص15-16.

ثانيا: هذه الأسعار التي نقصدها هي أسعار السلع والخدمات وليست الأصول.

ويعرف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب على انه ذلك الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب والممثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ثمن معين والذي يسبب بدوره ميل الأسعار نحو الارتفاع.[1]

وعليه التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار إذ أن هذا التعريف الذي استطاع أن يوفق بين وجهات نظر الاقتصاديين ولو بشكل جزئي، حيث يشتمل هذا التعريف على عدة شروط يجب تتوافر حتى نستطيع أن نقرر وجود تضخم في اقتصاد معين من عدمه، تتمثل هذه الشروط في:

- أن يكون هناك زيادة في الأسعار.
- أن تكون هذه الزيادة مستمرة ولا تقتصر على سنة معينة.
- أن تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار وليس في سعر سلعة معينة

[1] أمينة بودريوة، محمد مالكي، أثر التضخم على عوائد الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة(2008-2018)، مجلة المعرفة، العدد 02، ص81.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم وه ذا يعتمد على مختلف المعايير والأسس التي يتم الاستناد اليها في سبيل تحديد نوع التضخم، ويمكن توضيح الأصناف الأساسية كالتضخم كما يلي:[1]

الفرع الأول: التضخم الجامح

يبدا في الشهر الذي يزيد فيه ارتفاع الأسعار عن 50 بالمئة وينتهي في الشهر الذي يسبق هبوط الارتفاع الشهري في الأسعار لأقل من هذا المعدل ويطل أدني منه لمدة سنة على الأقل.

ويحدث هذا النوع من التضخم بشكل خاص بعد انتهاء الحروب، او فقدان الدولة لسلطتها بسبب أزمات اجتماعية حادة، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود أو القيمة الشرائية بشكل حاد بدخول حركة اجتماعية حادة، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود او القوة الشرائية بشكل حاد بدخول حركة الأجور في الارتفاع المضطر مع الزيادات الكبيرة والمتتالية في الأسعار.

الفرع الثاني: التضخم الزاحف

وهو ارتفاع الأسعار بشكل بطيء نتيجة زيادة الطلب مع ثبات عرض السلع، وهذه الزيادة في هذا النوع في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي الى عملية تراكمية او عنيفة او عاجلة في المدة القصيرة.

الفرع الثالث: التضخم المفتوح

وقد ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون ان يعترض بطريقتها او يحد من وقوعها أي عائق استجابة لفائض الطلب، أي ترتفع فيه الأسعار بحرية لتحقيق ا لتعادل بين العرض والطلب، أي دون تدخل من السلطات، ويتراوح معدل الارتفاع العام للأسعار بين 5 بالمئة و10 بالمئة سنويا، كما سيتم هذا النوع بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة.

الفرع الرابع: التضخم المقيد أو المكبوت

[1]. فودوا محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، الجزائر، جامعة أدرار، 2017، ص105-106.

ويسمى أحيانا المستمر حيث لا يظهر ارتفاع ملموس بالأسعار نتيجة رقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات مثل: استخدام البطاقات التموينية التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع الضرورية ذات الأسعار الثابتة أو تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة، أو تعتمد شروط تحصيل التراخيص المعينة للحصول على السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر وتختلف باختلاف وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة، ويمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:[1]

1.عدم التناسب بين الانفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

2.الزيادة في التكاليف الإنتاجية :

من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية الى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يتكون حوالي 83 بالمئة من الاقتصاد من التجارة والخدمات الصغيرة ،فحسب ما يشير اليه آخر مسح أج اره الديوان الوطني للإحصاء والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99 بالمئة من المشاريع المعلنة، وبالنسبة لتوزيع المشاريع حسب القطاعات فقطاع النقل هو الذي يشكل معظم الاستثمارات بنسبة 60 بالمئة، ويليه قطاع البناء والاشغال العامة والمياه بنسبة 16 بالمئة، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10 بالمئة، ثم قطاع الزارعة بنسبة 2 بالمئة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة تكوت فقط في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالإضافة الى انخفاض مستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من اهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من ارقام اعمال اعلى المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر كما ان الأجور باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الانفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

3.سيطرة المجال الغير رسمي :

المجال الغير رسمي في الجزائر سيطر على أكثر من 65 بالمئة من أقسام المنتوجات الضرورية، حيث أكثر من 70 بالمئة من الاسر تنفق تقريبا كامل دخلها في سوق (الخضر والفواكه، الأسماك، اللحوم الحمراء والبيضاء...الخ)،

[1]. ليلى معمري، عائشة سعدون، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، الجزائر، 2016، ص126-127.

واكثر من 40 بالمئة من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية الغير رسمية، وهذا المجال يؤدي الى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لأجهزة الدولة الذي يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال الغير رسمي ووجود هذا الأخير في الجزائر يؤدي الى انخفاض قيمة الدينار والتهرب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية.

4.التضخم المستورد: يعتبر هذا العامل من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر، وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تمثل تقريبا 75 بالمئة من الواردات في المعدات الأولية.

وفي حين تتمثل 98 بالمئة من الصادرات في المحروقات كما أن 80 بالمئة من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة والسلع النهائية المستوردة تمثل ما بين سنة 2009و2010 ما بين 70و75 بالمئة من احتياجاتنا، وكما رأينا سابقا ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الفترة 1990-2000 فنجد مؤشرات أسعار الواردات خلال الفترة 1988-1998 قد ارتفع من 60 إلى 760.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتضخم

الفرع الأول: التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية وبشكل أساسي المستوى العام للأسعار، ومن ذلك فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر منها ما يلي:[1]

1_ ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبالنسبة نفسها.

2_ تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها.

3_ تتناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليها.

4_ افتراض حالتي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط.

[1]. مكيد علي، عشيط علاء الدين، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد 2، 2017، ص242 ص243.

5_ يعتبر العامل الرئيسي المؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فيعتبران عناصر ثابتة ليس لهما أي تأثير في حركات الأسعار خاصة في الأمدين القصير والمتوسط.

الفرع الثاني: التضخم في الفكر الكنزي

وجه الاقتصاديون الكنيزين انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، حيث ركز التحليل الكينزي على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم تشغيل كامل الموارد، ويرى رواد هذه المدرسة أنه لابد من الحد من التوسع في الإنفاق النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضا على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاث عوامل هي:

- فوائض الطلب الكلي الإيجابية: وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.
- فوائض العرض الكلي السلبية: وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع مستويات العمالة والتشغيل: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل.

الفرع الثالث: التضخم عند المدرسة الكنزية

تعتبر المدرسة النقدية بقيادة فريدمان، أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وهي تقترب كثيرا من تحليل المدرسة الكلاسيكية للظاهرة، حيث يعود السبب الرئيسي الى الفائض في المعروض النقدي وما يعقبه من زيادة في الدخول من دون أن يقرض ذلك زيادة في المعروض السلعي وذلك ما يسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الحلول المعتمدة بحسب هذه المدرسة هي حلول نقدية صرفه كالحد من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم

المطلب الأول: النظريات المفسرة لدور السياسة النقدية في التحكم في التضخم

تعتبر النظرية النقدية من أهم النظريات الاقتصادية التي ركزت على أثر النقود والمستوى العام للأسعار، وعليه تتمثل أهم النظريات في[1]:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يكمن استنباطها من النظرية الكمية للنقود وقد استندت هذه النظرية الى عدة افتراضات وهي كالاتي:

- ✓ إن المستوى العام للأسعار (p) متغير تابع للمتغيرات الحاصلة في كمية النقود (m)
- ✓ إن الحجم الكلي للمبادلات (T) لا يتأثر بتغيير كمية النقود (M) فهو مرتبط بالدخل، والدخل ثابت في الأجل القصير إذن T ثابت في الأجل القصير.

إن سرعة الدوران (V) عامل مستقل وثابت في الأجل القصير لأنها تتوقف على عوامل خارجية.

وقد انبثق من هذه النظرية صيغة سرعة دوران المعاملات (معاملات التبادل) لفيشر وقد صاغها كالاتي:

$$MV=P$$

حيث أن: M: متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

V : سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة.

T : إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

وهذه المعادلة تثبت بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ونفس الاتجاه، بمعنى أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة، وبإعادة ترتيب معادلة التبادل فإن المستوى العام للأسعار (P) هو: $P=MV/T$

[1]. دحماني رابح، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، 2018-2019

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

ظهرت هذه النظرية نتيجة لأفكار جون مينا رد كينز بعد أزمة الكساد العظيم 1929، وأثبتت فشل النظرية الكلاسيكية وبينت ضرورة تدخل الدولة في العملة الاقتصادية. وقد اتسم تحليل كينز على الجانب النقدي الذي جعل من التغير في كمية النقود العامل الرئيسي في التأثير على المستوى العام للأسعار، ومن بين مميزات تحليله ما يلي:[1]

- ركز على دراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزن للثروة وأطلق على ذلك (طلب النقود لغرض المضاربة)
- أوضح كذلك بأن التخفيض العام للأجور وقد لا يؤدي إلى حالة التشغيل الكامل.
- الأجور جامدة في الاتجاه التنازلي، كما أن الأثمان أيضا حسب كينز تخضع للجمود في الاتجاهين.
- أكد كينز إمكانية حدوث البطالة واستمرارها في حالة عدم تدخل الدولة من خلال تحفيز الطلب الفعال، وأن زيادة كمية النقود في حالة التشغيل الكامل ستؤدي إلى زيادة الأسعار وأن في حالة التشغيل الكاملة لا تحقق بشكل دائم.

والطلب على النقود في النظرية الكينزية يكون لثلاث دوافع وهي:

طلب النقود بدافع المعاملات: يعتمد طلب النقود حسب كينز على النمط الزمني بين استلام الأفراد للدخل وانفاقه، ويتناسب معه طرديا.

طلب النقود بدافع الاحتياط: يرى أن الأفراد يحتفظون بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة في حساباتهم كما أن درجة عدم التأكد تزيد من طلب الأفراد للنقود استعدادا لمتطلبات المستقبل.

طلب النقود بدافع المضاربة: هو عبارة عن الفرق بين الثمن الحاضر للسندات سيرتفع في المستقبل فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها ويقلل ما بحوزته من النقود، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في السوق عن مستواه العادي.

[1]. أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص37.

الفرع الثالث: النظرية النقدية

أسسها رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأمريكي ميلتون فريدمان، وتتمثل أهم أفكار النقديين فيما يلي:

- اهتموا بالطلب على النقود انطلاقا من مكونات الثروة لدى الأفراد حسب أنواع الأصول.
- إن اجمالي ثروة الأفراد هو العامل المحدد للطلب على النقود من خلال التغير في إجمالي الثروة وكيفية توزيعها على عناصرها المختلفة نقود، سندات وأسهم، أصول حقيقية، عنصر بشري.
- يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول المالية، فإذا احتفظ بها فقد ضحى بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى والعكس.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي يبلغ أثر أدوات هذه الأخيرة إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيطي[1]، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات وهي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة النقدية التقييدية إلى ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستنخفض وبالتالي انخفاض الإنتاج، أما عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم إلى انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج[2].

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات،

---

[1]. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص55

[2]. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص، ص.62.

أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتيلور في سنة 1995، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية[1].

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي تتدفق رأس المال[2].

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي دال البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي ارتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية[3].

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجيا، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجيا ورجوعه إلى مستواه، وبالتالي فأثر السياسة النقدية غير مستمر. أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة

---

[1]. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، 2010، ص9.

[2].إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]. رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص.59.

المحلية، وهو ما سيشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثالث: قناة أسعار الأصول

تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأن هتين القناتين تشتملان قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك[2].

أولا: قناة توبين للاستثمار.

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (q)، الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض (q) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي[3].

ويظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية (سندات) من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها وذلك عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، ومن ثم يؤدي إلى **ارتفاع** المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي[4].

---

[1]. بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية –دراسة قياسية–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014–2015، ص118.

[2]. بقبق ليلى اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص119.

[3]. شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية–حالة الجزائر–، رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000–2001، ص.9

[4]. إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص65

ثانيا: قناة الثروة على الاستهلاك

- مضمون هذه القناة هو أن تدفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني. ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلبا[1].

الفرع الرابع: قناة الائتمان

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل والطلب الكلي، أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية، والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما:

أولا: قناة الإقراض البنكي

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، وفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع إليها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي، وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي[2].

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك[3].

---

[1]. إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص65

[2]. بقبق ليلى اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص224

[3]. إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص65

ثانيا: قناة الميزانية

تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والأكثر تعظيما للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح. نستنتج إذا أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض ومن ثم على قرارات الاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

المطلب الثالث: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في الجزائر

من خلال مما سبق سنعرض العلاقة التي تربط السياسة النقدية والتضخم كما يلي:

تكمن العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر في كونها علاقة سببية ، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك الافراد و بذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الائتمان، فيقل خلق النقود فينخفض عرض هذه الأخيرة وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني وإذا استخدم سعر الصرف فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من الخصم، ويرتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود و بالتالي انخفاض عرض النقود مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم ، ومن ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيف المعروض النقدي ، وبالتالي يتم الحد من انفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي تم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان ثم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي الى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي تندفع نحو احداث التضخم في مرحلة علاجه ، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على المحافظة على معدل توازن ثابت لنعو المعروض النقدي لان ذلك هو الذي يحقق الاستجرار مستوى الاسعار باعتبار المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. دراسة بقيق ليلى اسمهان، بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

هدفت الباحثة إلى محاولة معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر واستنتاج أهم المعوقات حتى يمكن إدارة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المرغوبة ومن ثم تجنب التقلبات الحادة في الأسعار.

وتخلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار وذلك أن التضخم ليس نقديا فقط بل يرجع إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد، وقد اختلفت في هذه النقطة حيث أنه رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن هذا لا ينفي دور السياسة النقدية، كذلك توصلت إلى غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف.

2. دراسة دبات أمينة، بعنوان السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015.

هدفت الباحثة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار.

وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها القدرة النسبية للسياسة النقدية لبنك الجزائر في التحكم في معدلات التضخم، وذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع إلى أسباب هيكلية نأثر السوق الموازية، وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.

3. دراسة عبد الله البحري وعلي ماري، بعنوان تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، ديسمبر 2017.

هدف الباحثان إلى توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر ومحاولة معرفة مدى ارتباط استهداف التضخم بتغير عرض النقد.

أهم ما توصل إليه الباحثان هو أن السلطات النقدية يجب أن تكون قادرة على التحكم في الأهداف الوسيطية وكذا إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال كما توصل الباحثان إلى أن فعالية السياسة النقدية تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التحكم في هدف استقرار الأسعار، وفعالية استهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

4. دراسة هتهات السعيد، د. بختي إبراهيم، بعنوان دراسة قياسية تنبؤيه لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)، مجلة الدراسات العالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد2، ديسمبر 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى الاستفادة من الأساليب الإحصائية والكمية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادية في نمذجة الظاهرة التضخمية في الجزائر، من خلال تحليل السلسلة الزمنية الشهرية لمعدل تضخم أسعار الاستهلاك في الجزائر، للفترة جانفي 2002 إلى جانفي 2020.

وقد أعطى النموذج القياسي المقترح Arima(2.02) تقديرات بارتفاع معدل التضخم بنسب متفاوتة بين أشهر سنة 2020 وبنفس الوتيرة التي عرفتها السنوات الأخيرة، وبمتوسط سنوي 0.59% أكبر من سنوات فترة الدراسة وهو ما يظهر صورة قياسية لمستقبل الظاهرة على المدى القصير، هذا من شأنه أن يساعد أصحاب القرار على تحضير الرقابة اللازمة للمحافظة على الأقل على استقرار الأسعار، لكن تبقى هذه النتائج مفيدة بالأرقام المستقبلية لمختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1. دراسة د. الوليد أحمد طلحة، أ. محمد موعش، بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 79، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية نتيجة لتداعيات "كوفيد 19"، مع الأخذ في الحسبان العلاقة في الأجلين القصير والطويل على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولتحقيق هذا الهدف حرصت الدراسة على استعراض بعض الأدبيات ذات الصلة بالركود الاقتصادي والتطرق إلى الحلقات السابقة له منذ عام 1975 حتى عام 2019، كما حرصت الدراسة على قياس الركود الاقتصادي المصاحب لكوفيد 19 بالاعتماد على النمذجة القياسية المطبقة على البيانات المقطعية بع السنوية لمتغيرات سعر الفائدة ولمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي المعدلة موسميا بعدد 7 دول عربية بما يشمل الأردن، تونس والجزائر والسعودية، قطر، مصر، المغرب.

إذا في حالة الركود الاقتصادي تتراجع وتيرة النمو، في حين يتم تخفيض سعر الفائدة (متغير السياسة النقدية) لدعم النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك يتضح ذلك حتى في التحليل الوصفي للبيانات الربع السنوية. من هنا يمكن فهم العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والنمو الاقتصادي انطلاقا من واقع الفترة التي يمر بها الاقتصاد، بمعنى هناك جزئين في التحليل: النظرية الاقتصادية من جهة التي تبين العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار (النمو الاقتصادي)، ومن جهة أخرى السياسة النقدية التي تستخدم النظرية الاقتصادية لدعم النمو

واستقرار الاقتصاد الكلي عبر فترات الدورة الاقتصادية في هذا الإطار، أشارت الدراسة إلى هذا الربط بين النظرية الاقتصادية وقرارات السياسة النقدية، من خلال النتائج توضح العلاقة الموجبة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في فترات الركود.

2. دراسة رشا حسن محمد، عطا الله أبادر، مروة عاصم، بعنوان السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 4، 2020.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور سعر الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الاقتصاد المصري.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لاستخدام سعر الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية في استهداف معدل التضخم في الاقتصاد المصري ذلك في ظل تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق سياسة تحرير سوق الصرف الأجنبي، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي معا يضمن توجيه الاقتصاد نحو مسار الإصلاح الاقتصادي المنشود.

3. دراسة أ. د. حسين عاشور جبر العتابي، سيف نضال عاظم، بعنوان فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 15، العدد 50، 2020

تناولت هذه الدراسة دور الأدوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية والمستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في سبيل التحكم وإدارة حجم المعروض النقدي ذلك بهدف الوسيط والذي من خلاله تتمكن السياسة النقدية من تحقيق أهدافها النهائية والتي يأتي في مقدمتها خفض التضخم ورفع قيمة العملة المحلية أمام أسعار العملات الأجنبية.

وقد أظهرت الاستنتاجات التي تم التوصل أليها أن البنك المركزي العراقي ومن خلال تطبيقه للسياسة النقدية أعلاه قد تمكن من تحقيق نجاحات كان في مقدمتها انخفاض التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة لأول مرة بعد عقدين من التدهور بالإضافة إلى تحسن سعر صرف الدينار العراقي واستقراره الناتج عن اتباع مزاد العملة الأجنبية وبناء احتياطات أجنبية مؤازرة للدينار العراقي بمستويات لم يسبق تحقيقها

4. دراسة د. سلمان عثمان، د. غادة عباس، عفراء خضور، بعنوان أهم محددات التضخم في سوريا خلال الفترة (1990-2010)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 37، العدد 2، 2015

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر أهم المتغيرات الاقتصادية (الداخلية منها والخارجية) على معدل التضخم في سوريا وقد تم تحديد هذه المتغيرات المدروسة بناء على الآراء التي ينادي بها عدد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بموضوع

التضخم حيث تشمل فائض القوة الشرائية، ارتفاع مؤشر التكلفة داخل الاقتصاد، التضخم المستورد وبينت المعادلة الممثلة لسلوك التضخم في الأجل الطويل، والتي تم التوصل اليها باستعمال طريقة المربعات الصغرى أن فائض القوة الشرائية هو المتغير الوحيد الذي ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على معدل التضخم بينما أظهرت المعادلة الممثلة للتضخم في الأجل القصير، والتي تم التوصل اليها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أن ارتفاع تكلفة الإنتاج هو العامل الأكثر تأثيرا على معدل التضخم.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. Boschi, M ; Giradi, A, Euro area inflation : long- run determinants and short-run dynamics, applied Financial Economics, Taylor and Francis Groupe London Vol 37.

قدمت الدراسة تحليلا لمعدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة (1985-2003) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، وخلصت الدراسة إلى أن مجموعة متكاملة من الأدوات المتضمنة سياسة الأجور والسياسة المالية-والتي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج-سوف يكون لها تأثير أكبر على معدل التضخم من تأثير السياسات النقدية

2. Vizek, M ; Broz, T. Modeling inflation in Croatia, Emerging markets finance and Trade, Vol 45, No.6, M E sharpe Inc, New-York, 2009.

برهنت الدراسة باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم في كرواتيا وبين المتغيرات التالية: العرض الزائد للنقد، أسعار الصرف وفجوة الموارد المحلية، وقد اعتمدت على بيانات الفترة (1995-2008).

كما بينت أن التضخم المستورد هو العامل الأكثر أهمية في تفسير التضخم في الأجل القصير.

المطلب الرابع: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال عرضنا لأهم الدراسات التي تناولت متغيرات دراستنا المتمثلين في السياسة النقدية والتضخم مما خرجنا ببعض الملاحظات حول الدراسة الحالية والدراسات السابقة ونذكر منها:

الفرع الأول: أوجه التشابه

- أن الدراسة الحالية والدراسات السابقة استخدمنا نفس المنهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- أن كل الدراسات السابقة تطرقت إلى متغير واحد على الأقل من الدراسة الحالية.
- تتوافق أدوات دراستنا الحالية مع بعض الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تكمن أوجه الاختلاف في:

- هناك اختلاف في فترات الدراسة.
- تختلفان في بيئة الدراسة.
- الدراسة الحالية تناولت أثر السياسة النقدية في مكافحة التضخم خلال أزمة كورونا بينما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول في الأخير أن السياسة النقدية تعبر عن تلك الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطة النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها لذلك احتلت صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها المجال الخصب الذي يعتمد عليه في رسم الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية.

وتحقيقا لأهداف السياسة النقدية يعتمد البنك المركزي على أدوات مختلفة ومتنوعة، قد تكون إما كمية وإما نوعية بحيث يجب إتباع مسار لكي يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية الهدف النهائي، وذلك في إطار معين لتسهيل للأفراد والمؤسسات والحكومات الاستغلال الأمثل للعمليات النقدية المتاحة وهذا ما يسمح بتحقيق الفعالية والتوازن في السوق النقدية.

من بين الاختلالات الاقتصادية التي تعالجها السياسة النقدية هو التضخم الذي يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن والمتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار بحيث يختلف نوع التضخم باختلاف الأسباب المنشئة له والتي لها آثار سلبية على الاقتصاد، ولتجنب هذه الظاهرة أو معالجتها وجب على الدولة ممثلة في البنك المركزي رسم سياسة نقدية ملائمة.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية

تمهيد الفصل الثاني:

بعد استعرضنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من خلال التعرف على مفاهيم السياسة النقدية والتضخم والعلاقة من عناصرها، تم التطرق كذلك إلى أهم ما توصلت له الدراسات السابقة حول الموضوع وابراز موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل اشراك الجانب النظري من خلال القيام بدراسة قياسية لمعرفة أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا.

وقد تمت هذه الدراسة باستخدام الطرق القياسية والاحصائية وباعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) الذي يعتمد على عدة اختبارات إحصائية للتأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا وكذلك اختيارات مثل BOUND TEST ونموذج تصحيح خطأ غير مقيد لتقدير العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التغيرات عدة اختبارات إحصائية لتأكيد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا وكذلك اختيارات مثل (Bound test) ونموذج تصحيح خطأ غير المقيد لتقدير العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال أزمة كورونا (2019-2022).

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية

المبحث الأول: الدراسة التحليلية لحالة الجزائر خلال أزمة كورونا.

المطلب الأول: التضخم في الجزائر خلال أزمة كورنا

كان ظهور أول حالة في الجزائر في 2020/02/25، حيث أكدت الدولة الجزائرية أول إصابة بفيروس كورونا لدى رجل إيطالي الجنسية وصل للجزائر 2020/02/17، في 2020/02/30 ظهرت إصابتين جديدتين لأم وابنتها انتقلت لهم العدوى بواسطة رجل فرنسي قريبهما وبدأت العدوى بالانتشار ليومنا هذا.[1]

الشكل رقم (01): المنحنى البياني لتطور معدل التضخم خلال أزمة كورونا.

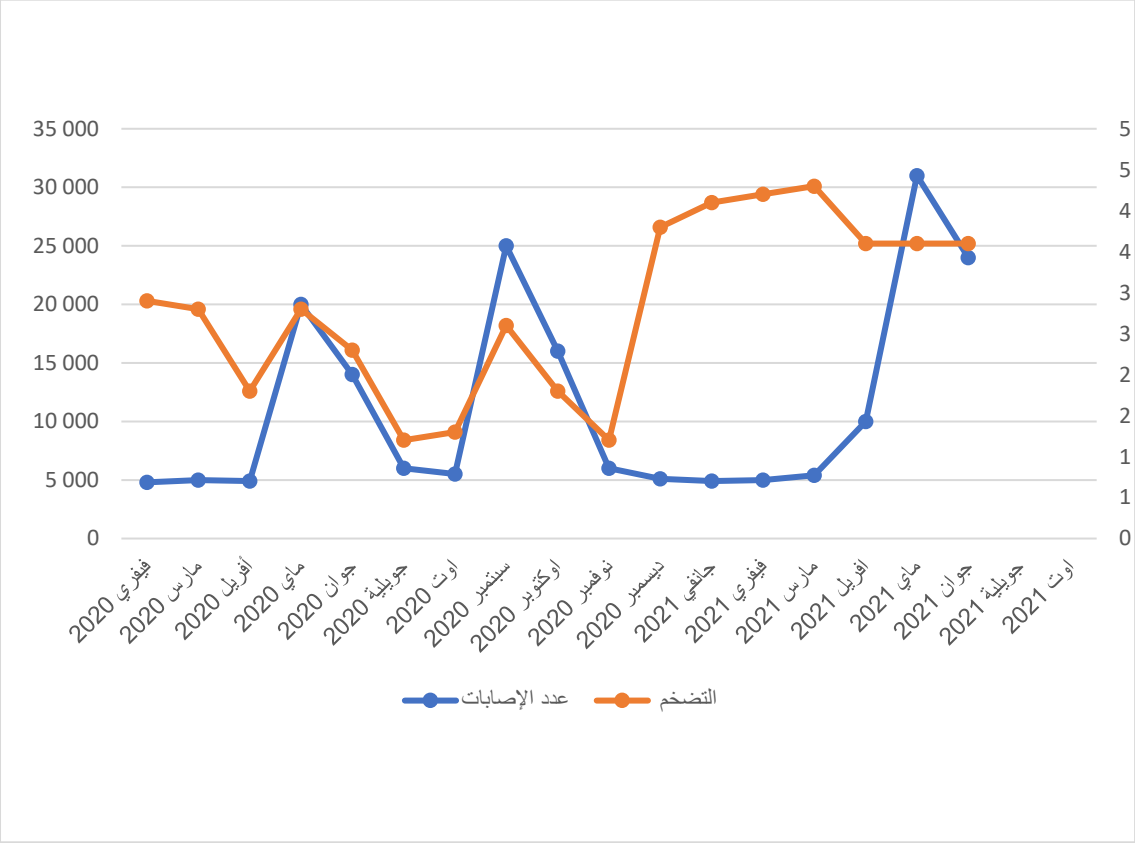

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

ومن خلال المنحنى البياني أعلاه، في مارس 2020 بدأت حالات الإصابة بالتزايد مع ارتفاع معدل التضخم، استمرت هذه الزيادة في عدد الإصابات خاصة في ولاية البليدة حيث صدر قرار تطبيق الحجر الصحي التام على

[1] بسباب زينب، طالب الميسوم، تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 03، 2022، ص 204-205.

ولاية البليدة استمرت هذه الزيادة في عدد الإصابات حتى شهر ماي 2020 مع انخفاض معدل التضخم، في بداية شهر أبريل مع ازدياد عدد حالات الإصابة أعلنت وزارة التربية رسميا تمديد تعليق الدراسة واعلنت السلطات العمومية الجزائرية تعليق بعض الأنشطة التجارية، على إلى هذا الحدث عرف الاقتصاد الجزائري أزمة خاصة بعد التراجع العالمي للطلب على المحروقات خاصة في نهاية شهر أبريل مما ادى الى تدهور اسعار النفط حيث سجل 19.33 دولار للبرميل 21 أبريل... مع بداية الأزمة الصحية بلغ سعر الصرف 127.02 دينار للدولار بعدما كان 123 مع نهاية شهر ماي بدأت سوف النقط الدولية تستعيد حيويتها، في جوان 2020 تم تسجيل انخفاض طفيف في عدد الإصابات يصاحبه ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم وهذا راجع لتأثيرات الأشهر الفارطة، جويلية 2020 ارتفع عدد الإصابات مجددا بسبب عدم اتخاذ التدابير الوقائية مع الحراك الشعبي مع انخفاض معدل التضخم.

اوت /سبتمبر/ اكتوبر 2020 : استمر معدل التضخم في الانخفاض شهر اوت وبقي ثابت شهر سبتمبر وهذا راجع لاستقرار الأسعار في شهر يوليو إلى حد ما رغم الغموض حول زيادة الطلب مع زيادة عدد حالات الكوفيد مما ادى إلى تشديد الحجر المنزلي ثانية وهذا راجع لتقرير منظمة الصحة العالمية بنشوب موجة ثانية في النصف الثاني من سنة 2020 ليستمر عدد الاصابات في الانخفاض حتى شهر أكتوبر أما التضخم فاستمر الارتفاع، نوفمبر ارتفع عدد الإصابات بصورة واضحة مع استمرار انخفاض التضخم في الاصابات بسبب تهاون البعض في اجراءات الحجر، ديسمبر انخفضت عدد الإصابات محددا بسبب الموجة الثانية وتشديد اجراءات الوقاية معا انخفاض معدلات التضخم ربما راجع لاستقرار الأسعار.

مع أسعار الصرف الغير الثابتة توفر مستوى عالي من الالتزام والصرامة بالنسبة للسياسات المالية والنقدية ولم تكن سنة 2020 سهلة على الاقتصاد الجزائري المتمالك لأكثر من 6 سنوات بفضل جائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط وهذا ما أثر على معدلات التضخم.

جانفي/ فيفري/ مارس استمر انخفاض الاصابات مع ارتفاع التضخم حيث أن في شهر فيفري استمر انهيار العملة الجزائرية مع تدهور القدرة الشرائية للمواطنين خاصة 2020 أمام الارتفاع الفاحش للمواد الاستهلاكية هذه الأزمة قد بعثرت الموازين حيث بلغ سعر صرف الدينار فيفري 2021 مستوى دينارا 132 مقابل الدولار 161 مقابل اليورو بحسب بيانات البنك المركزي الجزائري، ابريل ارتفع عدد الاصابات بشكل مفاجئ وواضح مع انخفاض معدلات التضخم.

ومن خلال ملاحظتنا للمنحى البياني نلاحظ أن معدل التضخم لسنة 2021 ارتفع بحوالي 50% مقارنة بسنة 2020 خلال النصف الأول لسنة 2021 أن معدل التضخم ليس له تأثير مباشر بعدد الاصابات خلال هذه القارة تذبذبت عدد الاصابات بين الارتفاع والانخفاض لكن معدل التضخم بقي في ارتفاع شبه مستمر.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال أزمة كورونا

تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة الناتجة عن أزمة كورونا، وقد اتبعت الدولة السياسات التي تناسبها في مواجهة تفشي فيروس كورونا، وقد لجأ بنك الجزائر إلى استخدام السياسة النقدية لمواجهة الأزمة، إلا أن استخداماته[1] تنوعت بين خفض معدلات الفائدة، واستخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

إجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات أزمة كورونا: في ظل التطورات الوضع الاقتصادي، النقدي والمالي الوطني والدولي وآفاقها على المدى المتوسط، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10% إلى 8% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3.25% وذلك ابتداء من 15 مارس 2020.

ستسمح القرارات المتحدة في هذا الاجتماع بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، (بيان صحفي، 2020)، وأيضا اتخذ بنك الجزائر سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، تندرج ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي. في هذا الصدد، تم اصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 06 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الاخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية. وتتمثل أهم التدابير المتخذة في هذا السبيل فيما يلي: (تعليمة بنك الجزائر 05-2020)

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19.
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها.
- تخفيض الحد الادنى المعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة.
- اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

[1] مخلوفي الطاهر، الياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي أحمد، تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية – بنك الجزائر أنموذج-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 255-259.

وفي تاريخ 29 أبريل 2020 عقدت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر اجتماعها، على ضوء هذه التطورات وأفاقها على المدى المتوسط، حيث قررت لجنة عمليات السياسة النقدية مالية:

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3 % بدلا من $% 3.25
- تخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8% إلى 6 بفضل هذا التخفيض، سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

وقام بنك الجزائر برفع عتبات إعادة تمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة من 90% إلى 95%
- مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 780 إلى 790.
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%.
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%.

يعد الرفع في عتبات إعادة التمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض، التي يقبلها بنك الجزائر كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. (بيان صحفي، اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020) وفي 14 أكتوبر 2020، أعلن بنك الجزائر أنه سيتم تمديد تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي أعلن عنه في أبريل 2020، حتى نهاية العام.

وفي 6 يناير 2021، أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020 سيتم 31 مارس تمديده حتى 2021. في 8 فبراير 2021، أعلن بنك الجزائر عن خفض نسبة متطلبات الاحتياطي من 3 في المائة إلى 2 في المائة اعتبارا من 15 فبراير 2021.

وفي 1 أبريل 2021 أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020، سيتم تمديده حتى 30 يونيو 2021

أهم البنود الخاصة بوضعية بنك الجزائر

التغيرات التي أحدثتها إدارة السياسة النقدية من تخفيض لمعدل الاحتياطات الاجبارية وخفض لسعر الفائدة في مواجهة أزمة كورونا كان لها دور رئيسي في التأثير على وضعية بنك الجزائر.

أولا: تطور الكتلة النقدية:

تمثل الكتلة النقدية مقدار الأموال المتداولة في اقتصاد معين وفي فترة معينة، حيث تلعب دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد بأكمله ونتيجة لإجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بدورها مستويات الكتلة النقدية والجدول رقم (1) يبين ذلك:

الجدول 1: تطور الكتلة النقدية (الوحدة: مليار دينار)

البيان		M2=	1	1-1	2-1	2
		الكتلة النقدية	النقود	نقود خارج البنوك	نقود كتابية	شبه نقود
2019	أكتوبر	16562.3	11468.4	5425.8	5742.7	5393.9
	نوفمبر	16496.4	11072.1	5433.8	5638.3	5424.3
	ديسمبر	16506.6	10975.2	5437.6	5538.1	5531.4
2020	جانفي	16660.3	11078.7	5517.2	5561.6	5581.6
	فيفري	16855.1	11240.8	5553.0	5687.8	5614.3
	مارس	17087.8	11425.4	5679.6	5745.8	5662.4
	أفريل	17283.8	11425.4	5813.1	5825.1	5645.5
	ماي	17314.8	11611.8	5858.1	5753.7	5703.0
	جوان	17311.7	11564.8	5884.3	5677.5	5749.9
	جويلية	13303.1	11547.5	5965.4	5582.1	5755.6
	أوث	18299.0	11551.9	5987.9	5564	5747.1
	سبتمبر	17320.6	11602.6	6034.5	5568.2	5718.0

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن الكتلة النقدية شهدت معدلات نمو ضئيلة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2019 نتيجة لتراجع النقود الكتابية ودائع تحت الطلب، ثم عرفت ارتفاعاً متدرجاً تزامناً مع قيام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية للبنوك، وتخفيض المعدل التوجيهي لتخفيف الاثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا التي سمحت بزيادة الودائع تحت الطلب والنقود خارج البنوك النقود الورقية بنسبة 33.62% و33.23% على

التوالي وهي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية لتصل إلى 17087.8 مليار دينار، بعد ذلك في شهر أفريل2020 أصدر بنك الجزائر إجراءات إضافية في مواجهة أزمة كورونا كإجراء خفيض إضافي للاحتياطي الاجباري للبنوك وتخفيض سعر الفائدة وغيرها من الإجراءات التي سمحت للكتلة النقدية بالارتفاع خلال الأشهر المالية لتصل إلى 17320.6 مليار دينار جزائري تساهم فيها أشباه النقود بنسبة 33% والنقود بشقيها كتابية والورقية بنسبة 67%.

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية

للنقود أجزاء مقابلة لها تفسر سبب إصدارها ومن خلال الجدول (02) سوف نوضح ذلك.

الجدول (02): مقابلات الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)

البيان		صافي الاصول الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	نقود خارج البنوك
2019	أكتوبر	7861.8	6828.8	10820.6
	نوفمبر	7770.2	6830.6	10821.4
	ديسمبر	7598.7	7019.9	10857.8
2020	جانفي	7521.3	7242.9	10848.5
	فيفري	7383.5	7466.7	10833.2
	مارس	7448.1	7977.8	10730.9
	أفريل	7562.3	8208.6	10750.3
	ماي	7341.8	7740.7	10779.1
	جوان	7176.6	8049.4	10913.7
	جويلية	7250.0	8162.7	10958.0
	أوث	6991.5	8209.8	11074.6
	سبتمبر	6706.5	8611.3	11082.6

المصدر: موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

يبين لنا الجدول رقم (02) تطور مقابلات الكتلة النقدية، حيث تعتبر قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة هي التي تساهم أكثر في تطور الكتلة النقدية فقد عرفت ارتفاعاً تدريجياً، لتسجل في أبريل 2020 مبلغ 8208,6 مليار دينار، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة القروض الموجهة للخزينة دعماً للاقتصاد المتضرر من هبوط أسعار النفط والأزمة الصحية، لكنها سجلت تراجع في شهر ماي بـ 7740,7 مليار دينار، لتعاود الارتفاع مجدداً في الأشهر الموالية لتصل إلى 8611,3 مليار دينار في سبتمبر 2020 اما بالنسبة الأصول الخارجية شهدت انخفاضاً تدريجياً، حيث بلغت في أكتوبر 2019, ما قيمته 7861 مليار دينار وشهر سبتمبر 2020 ما قيمته 6706,5 مليار دينار، ويرجع هذا التراجع للانخفاض المستمر لأسعار النفط وكذلك الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار اما القروض إلى الاقتصاد شهدت ارتفاعاً

تصاعدياً وصولاً لشهر مارس لسجلت فيه تراجعاً إلى 9,107309 مليار دينار نتيجة الحظر الكلي للبلاد الذي طبقته الدولة في مواجهة تفشي فيروس كورونا التي أدت الى تراجع طلب على القروض، ولكن مع التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية نتيجة إجراءات طرف المتخذة من طرف بنك الجزائر التي ساهمت برفع قدراتها التمويلية، ومع تزايد طلب الأشخاص والمؤسسات المتضررين من ازمة كورونا للقروض المصرفية عادت إلى الارتفاع لتسجل شهر سبتمبر 11082.6 مليار دينار.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

معدل التضخم: التغير الشهري لمؤشر أسعار المستهلك.

معدل نمو النقد:

نوع المتغير	اسمه	رمزه
التابع	معدل التضخم	INF
المفسرة	سعر الصرف الحقيقي	TC
	معدل إعادة الخصم	DR
	الاحتياطي القانوني	CR
	نمو عرض النقود	M1

1. المنحنيات البيانية لتطور متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدل التضخم في تذبذب مستمر بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة الدراسة، إذ انخفض خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 إلى حوالي 1,50% بالتقريب، ثم عاد من جديد إلى الإرتفاع ليصل إلى قيمة 9% بنهاية الثلاثي الثالث من سنة 2022.

الشكل رقم (03): تطور معدل إعادة الخصم للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022

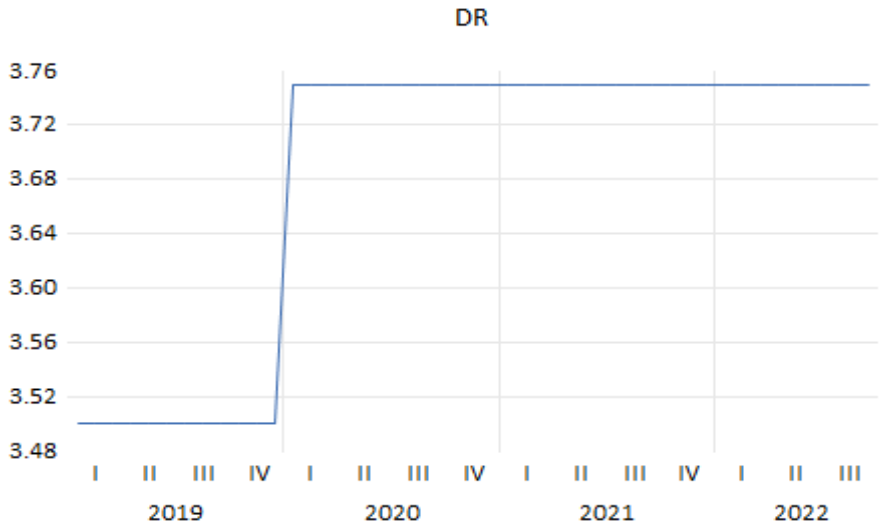

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (2)، أن معدل إعادة الخصم قد بقي ثابتا من فترة بداية الدراسة جانفي 2019 إلى غاية بنسبة 3.5% إلى غاية سنة 2020 حيث استقر عند نسبة 3.75% طول باقي فترة الدراسة.

الشكل رقم (04): تطور الاحتياطي القانوني للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الاحتياطي القانوني قد كانت متذبذبة ومرتفعة حيث وصلت إلى غاية 12% خلال سنة 2019، ولكن ومع بداية سنة 2021 استقرت عند قيمة 2% إلى غاية نهاية فترة الدراسة.

الشكل رقم (05): تطور نمو الكتلة النقدية للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022

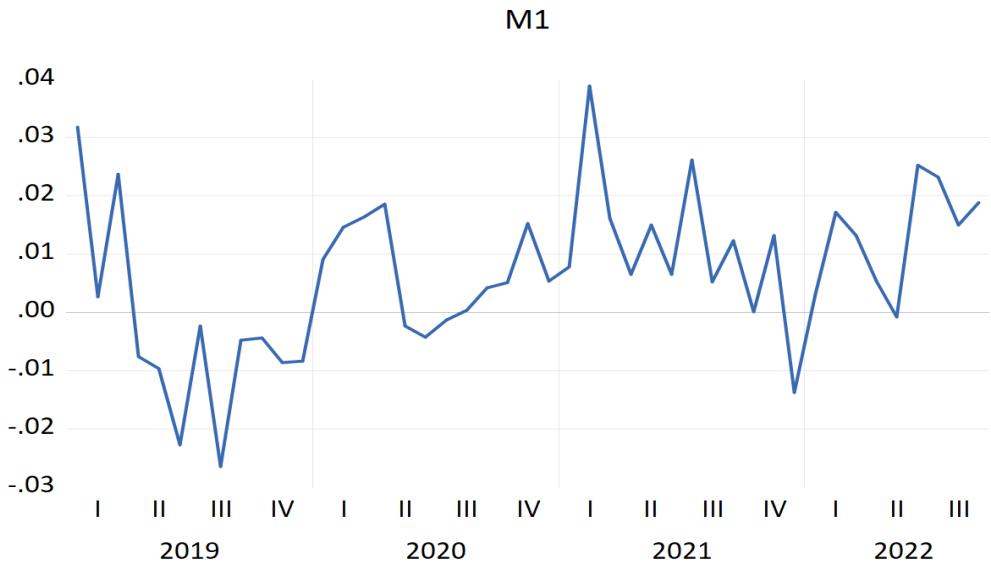

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من خلال الشكل السابق استقرار معدل نمو الكتلة النقدية عند مستويات متدنية حيث تراوحت قيمته بين الارتفاع والانخفاض بين كل شهر وآخر.

الشكل رقم (06): المنحنى البياني لتطور معدل سعر الصرف الحقيقي (الدينار مقابل الدولار) للفترة بين جانفي 2019 وسبتمبر 2022

-

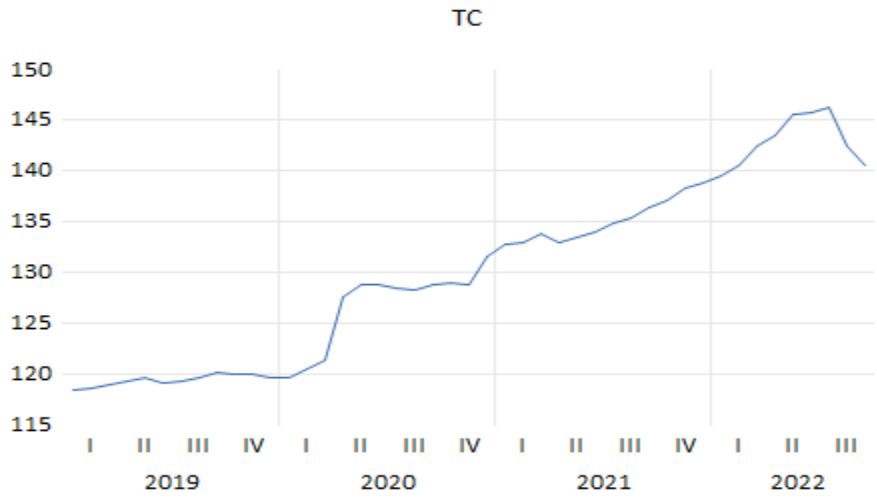

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من خلال الشكل السابق والذي يوضح تطور معدل صعر الصرف، أن سعر الصرف للدينار مقابل الدولار قد كان مرتفعا من شهر لآخر طول فترة الدراسة ليبلغ 146 دج مقابل 1 دولار في شهر جويلية 2022، وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة.

2. استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام فيليبس ببيرون (PP)

المتغير	عند المستوى			عند الفرق الأول			رتبة المتغير
	حد ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت ولا اتجاه عام	
INF	0.314817-	2.705950-	1.234818	6.690134-	8.433947-	6.162236-	I(1)
TC	0.715730-	2.426904-	2.170705	4.650783-	4.592676-	4.204613-	I(1)
DR	1.664565-	1.586160-	0.960951	6.557441-	6.612822-	6.480741-	I(1)
CR	0.703244-	1.298005-	1.730056-	7.652648-	7.856883-	6.987662-	I(1)
M1	4.753353-	5.648923-	4.156410-	15.01330-	16.16113-	14.35178-	I(1)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار فيليبس ببيرون، وقد تبين أن قيمة الاحتمالية لجذر الوحدة أكبر من مستوى المعنوية 5% عند المستوى أي عدم استقرار جميع المتغيرات في صورتها الأصلية (مستواها)، وهو ما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، مما استوجب إعادة الاختبار للمتغيرات عند الفروق الأولى والتي تبين بانها مستقرة، أي أن هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ما عدى متغير نمو الكتلة النقدية، وعليه يمكننا تطبيق منهجية ARDL.

تقدير نموذج **ARDL**:

الجدول رقم (2): نموذج **ARDL**

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 06/13/23 Time: 23:02
Sample (adjusted): 2019M05 2022M09
Included observations: 41 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M1 TC CR DR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.478118	0.146628	3.260749	0.0031
INF(-2)	-0.264258	0.172014	-1.536260	0.1366
INF(-3)	0.015028	0.168956	0.088947	0.9298
INF(-4)	0.334451	0.132886	2.516825	0.0183
M1	18.57077	10.23713	1.814060	0.0812
M1(-1)	14.29869	10.41662	1.372681	0.1816
M1(-2)	32.12852	9.280559	3.461916	0.0019
TC	0.110275	0.049542	2.225899	0.0349
CR	0.090751	0.171451	0.529310	0.6011
CR(-1)	-0.337737	0.173071	-1.951435	0.0619
DR	-3.999732	2.730104	-1.465047	0.1549
DR(-1)	-1.849084	3.438169	-0.537811	0.5953
DR(-2)	-0.636770	3.654273	-0.174253	0.8630
DR(-3)	-5.552213	3.501500	-1.585667	0.1249
C	33.29674	11.67764	2.851324	0.0084

R-squared	0.971648	Mean dependent var	5.070976
Adjusted R-squared	0.956381	S.D. dependent var	2.836205
S.E. of regression	0.592343	Akaike info criterion	2.066771
Sum squared resid	9.122635	Schwarz criterion	2.693688
Log likelihood	-27.36881	Hannan-Quinn criter.	2.295060
F-statistic	63.64571	Durbin-Watson stat	2.194478
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من بيانات برنامج eviews12

حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه فقد قام برنامج Eviews12 بتحديد فترات الإبطاء الزمني تلقائياً ومن أصل 2500 نموذج مقيم تم اختيار النموذج التالي ARDL(4,2,0,1,3). وهذه النتيجة يمكن توضيحها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): فترات الإبطاء المثلى

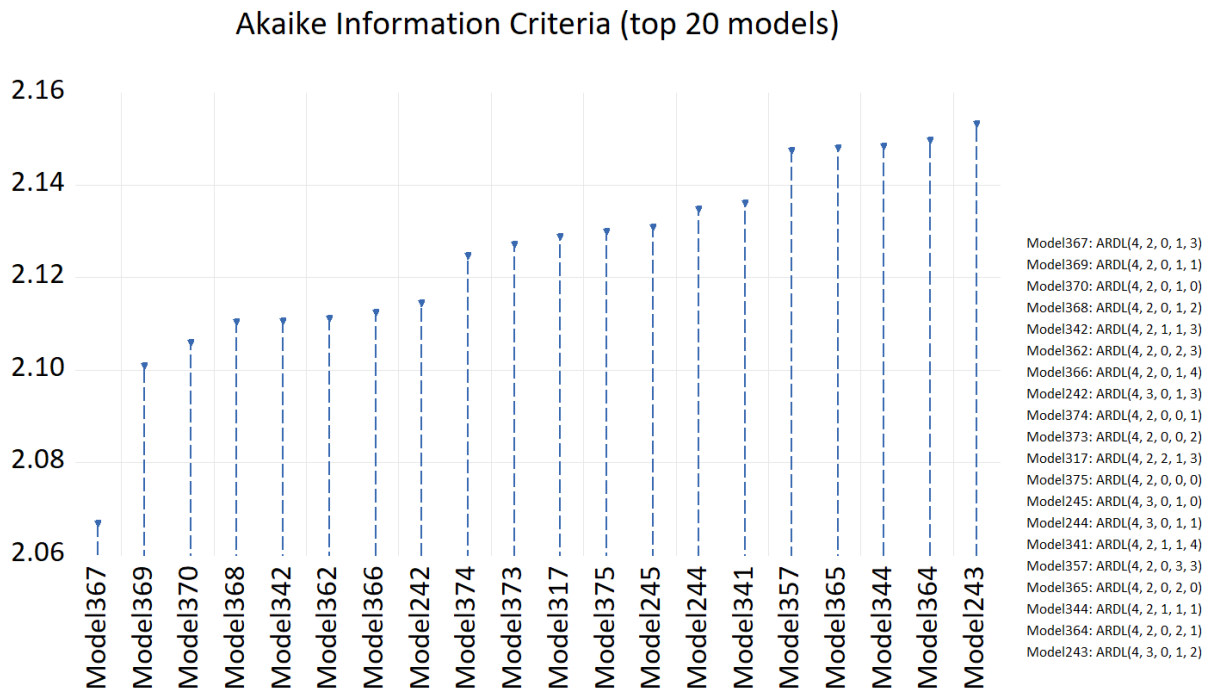

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقبول نستعمل معامل التحديد R^2 الذي يعد مقياسا إحصائيا يحدد كفاءة ودقة نموذج الانحدار، وقيمته تتراوح بين الصفر والواحد، أي أنه يبين نسبة التباين (تباين قيم المتغير المحدد) من قبل أو من خلال المتغيرات المفسرة. حيث يظهر من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد R^2 في النموذج مقدرة بـ 0.956381وهي مقبولة جدا وعليه فإن المتغيرات المفسرة تفسر أو تتحكم في 95,56% من التغيرات التي تحصل في معدل التضخم، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل التضخم والمتغيرات المفسرة. أما باقي النسبة فيمكن أن تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

كما سنقوم ايضا ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج باستعمال اختبار فيشر F والتي تظهر في الجدول السابق أيضا، إن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F= 63,64571 وقيمة احتماليتها تساوي 0.000000 وهي أقل من 0,05 وعليه فإن النموذج له معنوية.

اختبار الحدود:

للحكم على عدم ارتباط الأخطاء العشوائية، سيتم الاعتماد بلا من ذلك على اختبار Breusch-Godfrey وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (05): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.792909	Prob. F(2,24)	0.4640
Obs*R-squared	2.541194	Prob. Chi-Square(2)	0.2807

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

حسب قيمة احتمالية Prob Chi-Square(2)= 0.28>0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية والنموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي (الذاتي) عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (06): يوضح نتائج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.916005	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	41	Finite Sample: n=45		
		10%	2.402	3.345
		5%	2.85	3.905
		1%	3.892	5.173
		Finite Sample: n=40		
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برمجية eviews12

يتبين من الجدول رقم ان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pearson) في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة وقدرت بـ 7.71 مما يعني انه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بان سعر الصرف الحقيقي (الدينار مقابل الدولار) ومعدل إعادة

الخصم والإحتياطي القانوني وتطور الكتلة النقدية هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الاجل الطويل عند مستوي معنوية 1% 5% 10%.

اختبار توزيع الأخطاء العشوائية:

الشكل رقم (08): اختبار الأخطاء العشوائية

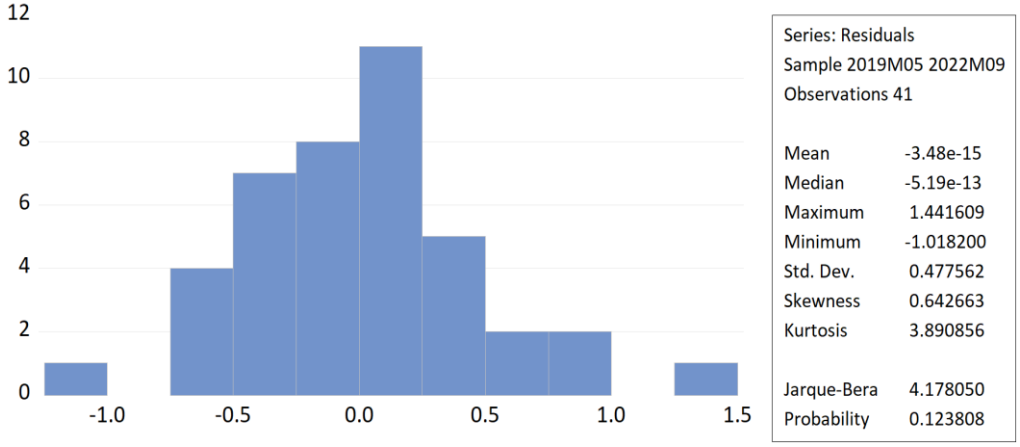

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

حسب نتائج اختبار **Jarque Bera** حيث كانت إحصائية الاختبار تساوي 0.1238 وهي أكبر من 5 بالمئة، وعليه فان البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النماذج:

- وفقا ل (Pesaran 1997) فان الخطوة التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل في اختيار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي متغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي التابعة (Cumulative Sum of Recursive Residual ,CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cumulative Sum of Square Recursive Residual,CUSUMSQ)
- ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني لاحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوي

الشكل رقم (09):اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النماذج

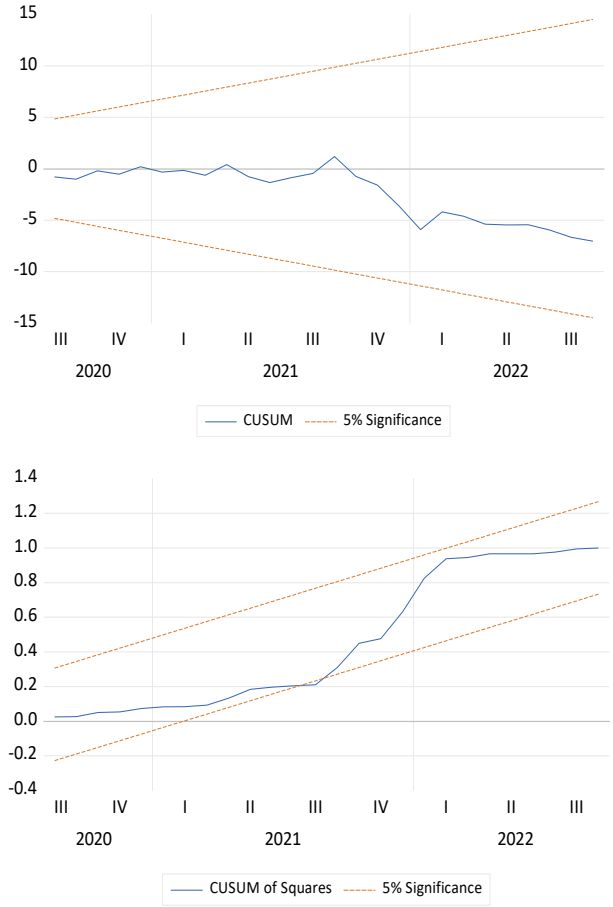

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ من الشكلين السابقين أن اختبار المجموع التراكمي للأخطاء CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهو ما يشير إلى استقرار النموذج في حدود معنوية 5%، كذلك الأمر بالنسبة لاختبار مجموع مربعات الأخطاء التراكمية CUSUM of square حتى وإن كان هناك انحراف لكن سرعان ما يعود . ويتضح من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرارا إلى حد ما وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة الأجل.

تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

معلمة الاجل الطويل:

بما انه هناك تكامل مشترك بن متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدي الطويل حيث ان معاملات المدي الطويل تمثل المرونات وفي هذا الاطار فان النموذج الأمثل الذي يعطي ادني قيمة لمعيار

AIC هو النموذج ARDL(4,2,0,1,3) حيث تم تحديد اقصي فترات الابطاء ب 5 فترات وبالتالي تم اختيار النموذج ARDL(4,2,0,1,3)لتقدير علاقة التوازن في الاجل الطويل

باستخدام المعيار (AIC) كما هو موضح في الشكل أعلاه تم اختيار النموذج ARDL(4,2,0,1,3) لتقدير علاقة التوازن في الاجل الطويل اذ يتضح من الجدول نتائج التقدير باستخدام برنامج E-views 12 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (07): معلمة الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	148.8524	54.62333	2.725071	0.0113
TC	0.252542	0.064656	3.905916	0.0006
CR	-0.565624	0.221086	-2.558385	0.0167
DR	-27.56787	6.185662	-4.456737	0.0001
C	76.25315	27.15832	2.807728	0.0093

EC = INF - (148.8524*M1 + 0.2525*TC -0.5656*CR -27.5679*DR + 76.2532)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

نلاحظ أنه وفيما يخص احتمال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا ان كل معالم متغيرات نموذج المدى الطويل معنوية احصائيا.

هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من عرض النقد الضيق ومعدل سعر الصرف على التضخم، بينما كان هناك أثر سالب ذو دلالة إحصائية لكل من معدل الاحتياطي القانوني، ومعدل إعادة الخصم على معدل التضخم في المدى الطويل.

معلمة الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة في الاجل القصير باستخدام نموذج ARDL(4,2,0,1,3)

الجدول رقم (08): معلمة الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/13/23 Time: 23:31
Sample: 2019M01 2022M09
Included observations: 41

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.085222	0.108676	-0.784183	0.4400
D(INF(-2))	-0.349479	0.102848	-3.398014	0.0022
D(INF(-3))	-0.334451	0.108399	-3.085378	0.0048
D(M1)	18.57077	7.300901	2.543628	0.0173
D(M1(-1))	-32.12852	7.913906	-4.059755	0.0004
D(CR)	0.090751	0.131652	0.689324	0.4967
D(DR)	-3.999732	2.261184	-1.768866	0.0886
D(DR(-1))	6.188983	2.421740	2.555593	0.0168
D(DR(-2))	5.552213	2.502411	2.218745	0.0354
CointEq(-1)*	-0.436661	0.058026	-7.525283	0.0000

R-squared	0.683176	Mean dependent var	0.131951
Adjusted R-squared	0.591195	S.D. dependent var	0.848440
S.E. of regression	0.542474	Akaike info criterion	1.822869
Sum squared resid	9.122635	Schwarz criterion	2.240813
Log likelihood	-27.36881	Hannan-Quinn criter.	1.975061
Durbin-Watson stat	2.194478		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات برنامج eviews12

يتضح من الجدول أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن او حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة تساوي 0.436661-باحتمال يقدر بـ 0,0000 تزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدي الطويل وان الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة الي التوازن في الاجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 43% في الفترة الواحدة من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الاجل القصير نجد ان D(INF) يؤثر على المتغيرات المفسرة بعلاقة عكسية إذ أن زيادة INF بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قيمة المتغيرات المفسرة .

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية

ويتم التحليل الاحصائي والاقتصادي لهذين الجدولين على النحو التالي:

- لقد أثر سعر الصرف الحقيقي تأثيرا معتبرا وبشكل إيجابي على التضخم في الأجل الطويل، وكان معنويا من الناحية الإحصائية عند درجة معنوية 0.0006، حيث أن زيادة نمو سعر الصرف الحقيقي بـ 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بـ 25,25%. والنتيجة المتوصل اليها تتوافق مع التوقعات الاقتصادية حيث أن تراجع قيمة العملة يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية وارتفاع معدل التضخم. وهو ما يتوافق مع الفرضية الفرعية التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي على معدل التضخم في الجزائر، وبالتالي قبولها.
- لقد أثر معدل إعادة الخصم تأثيرا مرتفعا وبشكل سلبي على التضخم في الأجل الطويل وقد كان هذا التأثير معنويا من الناحية الاحصائية عند درجة معنوية 0.0001، حيث أن زيادة معدل إعادة الخصم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 127%. ووجود علاقة قوية سالبة بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم (علاقة عكسية) في الأجل القصير وكان غير معنويا احصائيا، بحيث أن زيادة معدل إعادة الخصم بـ1% ينتج عنه انخفاض في معدل التضخم بـ 103%. وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن سياسة سعر إعادة الخصم هي سياسة نقدية إنكماشية تؤدي إلى عزوف البنوك التجارية نسبيا على إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي نظرا لأنها تفقد نسبة كبيرة من هذه الأوراق نظير تفضيل السيولة فهي بذلك تحتفظ بهذه الأوراق إلى حين حلول أجلها في حدود احتياجات حتمية، وبهذه العملية نحد من تداول النقد. وهو ما يتوافق مع الفرضية الفرعية التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لمعدل إعادة الخصم على معدل التضخم في الجزائر، وبالتالي رفضها.
- لقد أثر الاحتياطي القانوني تأثيرا مرتفعا وبشكل سلبي على التضخم في الأجل الطويل وكان معنويا من الناحية الاحصائية عند درجة معنوية 0.0167، حيث أن زيادة الاحتياطي القانوني بـ 1% يترتب عليه انخفاض في معدل التضخم بـ 56%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث في حالة وجود تضخم تسعى الدولة إلى زيادة قيمة الاحتياطي القانوني للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد وهو ما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم الانخفاض في حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض العرض والطلب الكلي، مما يعني امتصاص القدرة الشرائية للمجتمع، وبالتالي الحد من التضخم. ووجود علاقة قوية موجبة بين معدل الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم (علاقة طردية)

في الأجل القصير غير دالة إحصائيا بحيث أن زيادة معدل الاحتياطي القانوني بـ1% ينتج عنه ارتفاع في معدل التضخم بـ 9%. وهو ما يتعارض مع الفرضية الفرعية التي مفادها هناك أثر ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتياطي القانوني على معدل التضخم في الجزائر، وبالتالي رفضها.

- لقد أثر نمو العرض النقدي تأثيرا موجبا وقويا على التضخم في الأجل الطويل، وكان معنويا من الناحية الاحصائية عند درجة معنوية 0.0113، حيث أن زيادة العرض النقدي بـ 1% يترتب عليه زيادة التضخم بـ 148%. وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، حيث أنه وحسب فريدمان أي أن زيادة الكتلة النقدية يقابلها زيادة في المستوى العام للأسعار وأن التوسع النقدي ساهم في ارتفاع معدلات التضخم بسبب طبع النقود بدون مقابلات الكتلة النقدية، الأمر الذي نجم عنه زيادة المعروض النقدي وتفاقم التضخم وتدهور قيمة الدينار. ووجود علاقة ضعيفة موجبة بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل التضخم (علاقة طردية) في الأجل القصير، غير دالة إحصائيا بحيث أن زيادة معدل نمو العرض النقدي بـ1% ينتج عنه ارتفاع في معدل التضخم بـ 18%. وهذا يعود إلى عدة أسباب نذكرها كما يلي: عدم وجود سياسة واضحة لاستهداف التضخم من طرف السلطة النقدية وهو ما نتج عنه ضعف كبير للقدرة الشرائية ناهيك عن سعر صرف في الحضيض، وهو امر يتفاقم عاما بعد عام، مما أثر على الوضع الاجتماعي للمواطنين، وهو ما يترتب عليه المطالبة بزيادة الأجور والأسعار وهكذا تبقى العملية في حلقة مفرغة، دون وجود قطاع إنتاجي متين يكفل الخروج من هذا المأزق. وهو ما يتوافق مع الفرضية الفرعية التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنمو العرض النقدي على معدل التضخم في الجزائر، وبالتالي قبولها.

خلاصة الفصل الثاني:

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة القياسية هدفت إلى معرفة أدوات السياسة النقدية (سعر الصرف، الاحتياطي القانوني، عرض النقد، إعادة الخصم) ومدى فعاليتها على معدلات التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا، وكذلك معرفة النموذج المستخدم والاختبارات التي طبقت حيث قمنا بتطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2022) وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة، ومنه يمكن تقدير نموذج ARDL وبعد تقدير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا على معدلات التضخم في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.

الخاتمة

الخاتمة

تعبر السياسة النقدية عن مجموعة الإجراءات اتي تتخذها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي للتحكم في عرض النقود، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف (أولية، وسطية نهائية) مما ينجم عنه تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، وذلك باعتبار السياسة النقدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية.

تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاسعار الذي يعتبر من أهم ما تسعى إليه السياسة النقدية وحالة فيها يتعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بظاهرة التضخم الذي يعد من المشكلات التي تعاني منها معظم الدول والذي المواضيع والظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام عديد من الباحثين والخبراء في مجال الاقتصاد سواء على الصعيد النظرية الاقتصادية والنظام الفكري أو على مستوى التطبيقات العلمية ، وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة يمكن أزمة كوردنا الكوفيد (19) أثرت بشكل عميق على الاقتصاد الجزائري كما أن انهيار أسعار النفط كان له أثر سلبي أدى إلى تذبذب في معدلات التضخم في الجزائر ولهذا فإن السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة ألا وهي سعر الصرف، الاحتياطي القانوني وعرض النقد، اعاد الخصم كانت لها فعالية وأثر على معدلات التضخم في الجزائر حيث كل أداة من أدوات السياسة النقدية أثر بشكل معين على التضخم.

وقدها حاولنا من خلال الدراسة معرفة فعالية السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا، وفي نهاية دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تو صلنا إلى جملة من النتائج التي تخص الدراسة:

- نقص فعالية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم خلال أزمة كورونا من خلال استعمالها لأدواتها المختلفة.
- يوجد أثر ذو إيجابي لسعر الصرف في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا.
- يوجد أثر مرتفعا وبشكل يشكل سلبي للاحتياطي القانوني في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر أما في الأجل القصير فهناك تأثير موجبا للاحتياطي القانوني على معدل التضخم في الجزائر.

- يوجد أثر موجب لعرض النقد في المدى الطويل على معدل التضخم في الجزائر خلال أزمة كورونا أما في الأجل القصير فهناك أثر موجب كذلك لكن بشكل ضعيف لعرض النقد على معدل التضخم في الجزائر.

ثانيا: الاقتراحات

- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والاهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب الذي يعرقل فعالية السياسة النقدية.
- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصاد الجزائري.
- اقترن أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.

ثالثا: آفاق البحث

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات لذا تقترح دراسة الإشكاليات التالية:

- تأثير عرض النقود على أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري.
- محددات التضخم ودور السياسة المالية والنقدية في معالجته في الجزائر.
- واقع استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في الجزائر.

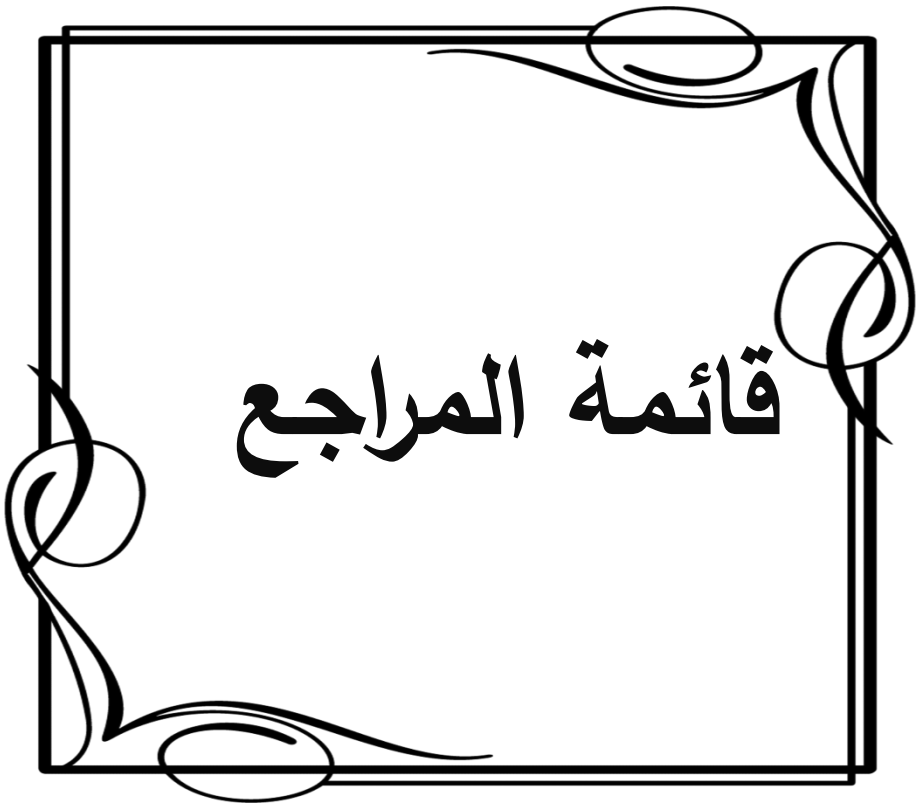
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية باللغة العربية

الكتب:

1- حسين محمد سمعان، محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة (منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية 2014

2- ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي: دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993

3- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقسيمية–، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.

الاطروحات:

1- أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال القرة (2000 –2009)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2011-2010.

2- بهاد الدين طويل، دور الدراسات العالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر الجزائر 2016.

3- حميد رسول، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (2007-2008).

4- رابح دحماني، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية لال الفترة 1980-2017، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2018-2019.

5- ليلي أسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية –دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، 2015.

6- محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970 -2011) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تسع العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان (2012-2013).

7- مصطفى واائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين مذكرة نيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية

المجلات:

1. امينة بودريوه، محمد مالكي، أثر التضخم على عوائد الاسهم في بورصة الجزائر مجلة المعرفة، العدد 02، (2008 2018).
2. جميلة بغداوي، ابراهيم بوكرشاوي سماعين عين، استراتيجية السياحة النقدية لبنك الجزائر، مقاربة بين رسم الاهداف واختبار الادوات للفترة (2001–2019)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد01، 2022.
3. حكيمة بن علي، دراسة قياسية للعلاقة من التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2016 –1990)، مجلة العلوم الانسانية والعدد من 02 الجزائر، 2020.
4. رحماني العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة علمية محكمة قسم العلوم الاقتصادية، المجلد 10 العدد 18 2015.
5. زينب شباب، طالبي الميسوم، تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2022.
6. الطاهر مخلوفي، إلياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي أحمد، تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية–بنك الجزائر أنموذج–، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد1، 2022.
7. على مكيد، عشيط علاء الدين، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقى، المجلد 14 العدد 2 2017 –فوزية براهيمي، آدم حديدي، أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد في ظاهرة التضخم في الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (05) العدد01، الجزائر2022.
8. فوزية إبراهيمي، آدم حديدي، أثر حوكمة السياسة النقدية في الحد في ظاهرة التضخم في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد01، 2022
9. كوثر عطار بوقصوم محمد تقييم أداء السياسة النقدية فى الجزائر في خلال الفترة (2010–2019)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 09، الجزائر 2022.
10. ليلى معمري، عائشة سعدون فعالية، السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد06، الجزائر، 2016
11. محمد فودوا، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد17، الجزائر، جامعة أدرار،2017.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام فيليبس بيرون (PP)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-0.314817	0.9143
Test	critical values:	1% level	-3.588509	
		5% level	-2.929734	
		10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 39 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-2.705950	0.2394
Test	critical values:	1% level	-4.180911	
		5% level	-3.515523	
		10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 35 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	1.234818	0.9424
Test	critical values:	1% level	-2.618579	
		5% level	-1.948495	
		10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 40 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.690134	0.0000
Test	critical values:	1% level	-3.592462	
		5% level	-2.931404	
		10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 31 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-8.433947	0.0000
Test	critical values:	1% level	-4.186481	
		5% level	-3.518090	
		10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.162236	0.0000
Test	critical values:	1% level	-2.619851	
		5% level	-1.948686	
		10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-0.703244	0.8353
Test	critical values:	1% level	-3.588509	
		5% level	-2.929734	
		10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-1.298005	0.8755
Test	critical values:	1% level	-4.180911	
		5% level	-3.515523	
		10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-1.730056	0.0792
Test	critical values:	1% level	-2.618579	
		5% level	-1.948495	
		10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-7.652648	0.0000
Test	critical values:	1% level	-3.592462	
		5% level	-2.931404	
		10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-7.856883	0.0000
Test	critical values:	1% level	-4.186481	
		5% level	-3.518090	
		10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.987662	0.0000
Test critical values:		1% level	-2.619851	
		5% level	-1.948686	
		10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-1.664565	0.4418
Test critical values:		1% level	-3.588509	
		5% level	-2.929734	
		10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001302
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001292

Null Hypothesis: DR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-1.586160	0.7824
Test	critical values:	1% level	-4.180911	
		5% level	-3.515523	
		10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001287
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001287

Null Hypothesis: DR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	0.960951	0.9081
Test	critical values:	1% level	-2.618579	
		5% level	-1.948495	
		10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001391
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001359

Null Hypothesis: D(DR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.557441	0.0000
Test	critical values:	1% level	-3.592462	
		5% level	-2.931404	
		10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001419
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001407

Null Hypothesis: D(DR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.612822	0.0000
Test	critical values:	1% level	-4.186481	
		5% level	-3.518090	
		10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001391
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001271

Null Hypothesis: D(DR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-6.480741	0.0000
Test	critical values:	1% level	-2.619851	
		5% level	-1.948686	
		10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001453
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001453

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-0.715730	0.8321
Test	critical values:	1% level	-3.588509	
		5% level	-2.929734	
		10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.726768
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.726768

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-2.426904	0.3614
Test	critical values:	1% level	-4.180911	
		5% level	-3.515523	
		10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.57912
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.05530

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	2.170705	0.9919
Test	critical values:	1% level	-2.618579	
		5% level	-1.948495	
		10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.75888
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.21248

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-4.650783	0.0005
Test	critical values:	1% level	-3.592462	
		5% level	-2.931404	
		10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.659856
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.723372

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-4.592676	0.0034
Test	critical values:	1% level	-4.186481	
		5% level	-3.518090	
		10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.652566
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.714311

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-4.204613	0.0001
Test	critical values:	1% level	-2.619851	
		5% level	-1.948686	
		10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.765392
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.686867

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
		Phillips-Perron test statistic	-4.753353	0.0004
Test	critical values:	1% level	-3.588509	
		5% level	-2.929734	
		10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000152

	0.000177
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.648923	0.0002
Test critical values:		1% level	-4.180911	
		5% level	-3.515523	
		10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

	0.000127
Residual variance (no correction)	
	0.000127
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	

Null Hypothesis: M1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.156410	0.0001
Test critical values:		1% level	-2.618579	
		5% level	-1.948495	
		10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00016
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.00018

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-15.01330	0.0000
Test critical values:		1% level	-3.592462	
		5% level	-2.931404	
		10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.00016
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.95E-05

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-16.16113	0.0000
Test critical values:		1% level	-4.186481	
		5% level	-3.518090	
		10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000158
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.60E-05

Null Hypothesis: D(M1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-14.35178	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000160
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.15E-05